الروايه دل على ان لفظ الاشهد بالقيد الذي ذكرناه فعلى هذا يعطى كل من عرف بقرابته من قبل ابيه
وامه ينسبون الى الاب الادنى الذي ينسب اليه وهذا مذهب الشافعي لانهم قرابه فيتناولهم الاسم
ويدخلون في عمومه واعطا النبي صلى الله عليه وسلم لبعض قرابته تخصيص لا يمنع من العمل بالعموم
في غير ذلك الموضع وقال ابو حنيفه قرابته كل ذي رحم محرم فيعطى من ادناهم انسان فصاعدا
فاذا كان له عان وخالان فالوصيه لعميه وان قال لاعم وخالان فلعمه النصف ولخاليه
النصف وقال لعباده للاعمام للسان وللاخوال الثلث وبه قال الحسن قال وزاد الاقرب
بعض الزياده وقال مالك يقسم على الاقرب فالاقرب بالاجتهاد ولنا ان هذا الاسم لا يعرف
في الشرع وهو ما ذكرناه فيجب حمله عليه وتقدر على العرف اللغوي كالصلاه والوضوء والصوم
والحج والاوجه لتخصيصه بذي الرحم المحرم كون اسم القرابه يقع على غيرهم عرفا وشرعا وقد
تحرم على الرجل بنته وانسان نسائه وحلايل ابائه وابنائه والقرابه لهم وكل لبانه عمه وعمته
وابنه خاله وخالته وهو من اقاربه وما ذكروه من التفصيل لا نصه اللفظ ولا دليل عليه والمصير
اليه تحكم فاما ان كان في لفظه ما يدل على اراده قرابه امه كقوله ونصل قرابتي من جهه
ابي على قرابتي من قبل امي او قوله الا ابن خالتي فلانا او نحو ذلك او قرينه تخرج بعضهم عما
دل عليه القرينه لوجب صرف اللفظ عن ظاهره الى غيره فصل فان وصى لاقرب اقاربه او
اقرب الناس اليه او افرحهم به رجعا في ذلك الى العرف وجود الاقرب فالاقرب كما
في الاعلى كل من ادلى به من الاجداد والاخوه والاعمام والابن مقدم عليهم وعلى كل من ادلى به والابن
والاب لان كل واحد منهما يدلي بنفسه من غير واسطه ويحتمل ان يقدم الابن لانه اسقط
تعصيب الابن والاول اولى لان اسقاط تعصيبه لاجل مساواته في القرب ولا كونه اقرب منه
بدليل ان ابن الابن يسقط تعصيبه مع بعده ويقدم الابن على الجد والابن على ابن الابن وقال
ابو بكر الصيرفي يقدم ابن الابن على الاب في احد الوجهين لانه يسقط تعصيبه ولنا ان الاب
يدلي بنفسه ويدلي به من غير حاجز ولا يسقط حيث انه حال عدم ابن الابن والاب والاب
سواء وكذلك الابن والجد كلهم ابو الاب وابو الام وام الاب وام الام كلهم سواء ثم من بعد الاولاد
اولاد البنين وان سفلوا الاقرب فالاقرب الذكور والاناث وفي اولاد البنات وجهان تأمل

دخولهم

دخولهم في الوقف من بعد الولد الاحداد الاقرب منهم فالاقرب الا ان العمود الثاني منهم اخوه
والاخوات لا يتم من ولد الام ثم ولد هم وان سفلوا والاشي لولد الاخوات اذا قلنا ايدخل
ولد البنات واذا تساوت درجتهم فاولادهم ولد الابوين وليسوا من ولد الاب وولد
الام انما على درجه واحده وكذلك ولداها والاخ للاب اولى من ابن الاخ من ولد الابوين كما
في الميراث ثم بعدهم الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا ويستوي العم من الاب والعم من الام وكذلك
اباهما ثم على هذا الترتيب ذكره القاضي وهذا مذهب الشافعي الا انه يبدء بولد البنات والاخوات
والاخوال والخالات وهذا القول لما خرج في مذهب احمد على الروايه الثالثه التي تحمل القرابه كل من يقع
عليه اسم القرابه واما على الروايه التي اختارها الخرقي وان القرابه اسم لمن كان من اولاد الاباء فلا يدخل
فيه بنو الام ولا الاقربائي من لم يكن من القرابه ثم ليكن من اقارب القرابه على هذا ولو اوصى
من كان اقرب من اولاد الموصي واولاد اولاد ابائه الى اربعه اباء والبعد وهم ذلك وان وصى لجماعه من
اقرب الناس اليه اعطا لكله من اقرب الناس وان وجد اكثر من كله في درجه واحده
كالاخوه فالوصيه لجميعهم لئن بعضهم ليس باولى من بعض والاسم يشملهم وان لم يوجد كله في درجه
واحده كملت من الثانيه وان كان في الدرجه الثالثه ينجاعهم سوى سهم لما ذكرنا في الدرجه
الاولى وان لم يكمل من الثانيه ممن الثالثه فاذا وجد ابن واخ وعم فالوصيه بينهم اثلاثا
وكذلك ان كان ان واخوان وان كان ابن وبنات اخوه دخل جميعهم في الوصيه
وينبغي ان يكون للابن ثلثا الوصيه والثلثان للاخوه وان وصى لعصبته مهملين بيرثه بالتعصيب
في الجمله سواكانوا ممن يرث في الحال او لا يكون وبنو بن من هو منهم ويعمهم لشمول
اللفظ لهم ولا خلاف في انهم لا يكونون من جهه من الام بحال مسئله قال وان
قال لاهل بيتي اعطى من قبل ابيه وامه يعني يعطى امه واقاربها الاحوال والخالات
واما امه واولادهم وكل من يقع في بطنه والمنصوص عن احمد فيما وفقنا عليه
التسويه بين هذا اللفظ ولفظ القرابه فانه قال في روايه عبد الله اذا وصى
بثلث ماله لاهل بيته فهو كما قاله لقرابتي وحكاه ابنا لمذر عن احمد وقال قال